



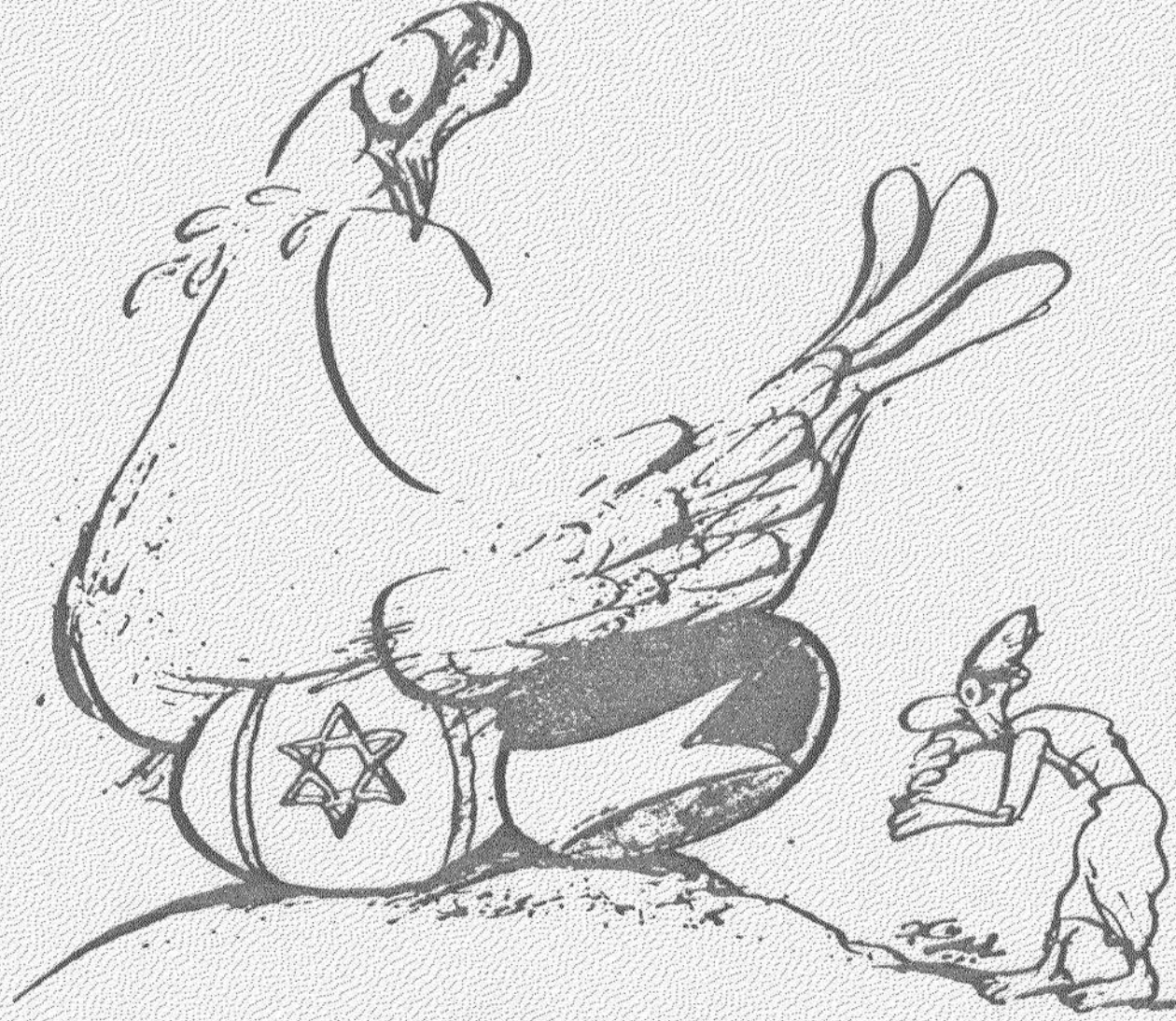
المصدر :

التاريخ :

الاقتصاد المصري في ظل السلام الشامل

هذا وسط الترجمة والضيق الوقت المخصص للمتحدثين وتناقل المركز عن القيام بترجمة الأبحاث قبل عرضها لذلك ضاعت حلوة المناقشة وعمق التفكير.. المهم ان يقوم المركز بترجمة هذه الأبحاث خاصة وانها تمثل مرحلة مهمة في الوقت الحاضر وتعطي رؤية هامة لما يفكر فيه الغرب داخل وخارج اطار السلام القادم بين العرب واسرائيل. الغرب منصب في هذه الأيام على إيجاد الفرص التي ضاعت منه قديما لتجسيدها واحيائها واعطائها لاسرائيل على اطلاق من ذهب.. كلهم مشغولون بإيجاد قنوات اقتصادية بين العرب واسرائيل من خطوط لانجيب يتروى - لافقد أهمية قناة السويس وخط سوميد. ونحن مشغولون بالرياح في اصعب الاوقات حساسية.. ففي الوقت الذي يجب علينا ان نكرس جهودنا للشرق العربي نجدنا في إفريقيا.. ونخاف ان تضيق آخر فرصة لمستقبلنا الاقتصادي يجب ان يكون ههنا الأول والاخير خلال الـ ٣ سنوات الحالية. الامتنام بالدائرة العربية، حتى يمكن تلويح تلك المشروعات التي تدار في الخفاء! وعموما الندوة فتحت كثيرا من النقاط التي يجب ان نتناولها في مقالات قادمة

الحق الاقتصاد المصري في ظروف السلام الشامل، تلك هي عنوان الندوة التي نظمتها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية الاجتماعية الفرنسية CEDEG. والندوة استغرقت يومين ناقشت عدیدا من الموضوعات كان ههنا ما طرحه الفرنسيون حول موضوعات هامة في الاهمية حيث تحدث كلودسارزان عن، اثار السلام الشامل في الشرق الاوسط على النمو الاقتصادي في مصر، وفرانسواز اكليمينت عن، تحول الصناعات العربية في مصر الى الاغراض المدنية، ولويس بلان، السلام في الشرق الاوسط ونقل نفط الخليج عبر مصر، وماري فرانس فيرندي، تراجع التحويلات المصرية من عائدات النفط العربية، والسلام في الشرق الاوسط، وسيدريك بالاس، العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، عناوين جذابة لكل منا كل



وأوضح السفير الفرنسي في القاهرة باتريك لوكيريك أننا لدينا رغبة في إقامة علاقات اقتصادية بين دول المنطقة في إطار السلام، وأن المثقفين تناولوا هذا الموضوع وأشار إلى أن هناك تطورين سيؤثران على مصر - الأول يتعلق بحركة مستمرة على المستوى الاقليمي من شأنها أن تعتبر التبادل التجاري والثاني التطور الاقتصادي في إطار التغيرات الهيكلية - الاشكالية التي نتناولها تتعلق بموقع مصر المتميز وعدد سكانها الذي يمكن أن يسهم في إعادة الهيكلة الاقليمية . وأوضح السفير الفرنسي أن البعض يتطلع إلى أن يتطور الاقتصاد المصري بسرعة إلى جبهة السوق الأوروبية المشتركة في ذلك، ولكن هناك بعض المخاوف من جراء التعاون العربي الأمريكي من أن إسرائيل ستتهيمن على المنطقة - وقد عشنا مثل هذه الأجواء في أوروبا ونعيشها الآن مع اتفاق السوق الأوروبية وفي إطار اتفاق الجات - وهذا أمر طبيعي مع كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي - ويأمل السفير الفرنسي إلى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث وأن نلتزم بالدور العملية ولا نخلق في الاتفاق فقط .

وأوضح الدكتور فيليب فارغ مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية أن هناك مخاطر تنجم

وأفتتح الندوة الدكتور عاطف عبيد حيث تحدث عن السلام القادم وما يتطلبه من عناصر لدفع عجلة الاقتصاد فالسلام سيؤدي إلى تحقيق التنمية شريطة أن نستكمل نحن الظروف الأخرى المكتملة للسلام وهي استمرار مسيرة التحرير الاقتصادي - وأعرب عن عدم تخوفه من المرحلة القادمة لأنها ستصبح سهلة إذا نحن تفهمنا مايجري في العالم من ترتيبات اقتصادية جديدة - والاضطراب موجودة علينا ألا نقع في الخطأ من أنها اسرائيلية المنشأ بل هي عالمية والأنا نستسلم ونلقى اللوم على السلام وخاصة قد جربناه - علينا أن نستعد لمواجهة هذه الاخطار من خلال تقوية الذات والاستفادة من تجارة العالم وعلاقات الفضل وأن الدولة في إطار هذا سوف يكون لها دور قوى لزيادة قدرة المنتج الوطني مع تقديم العون للضعفاء .

وعليها ان نعرف ان التصورات التي وردت في الاتفاقية ماضي الا تصورات فلسطينية اسرائيلية او هي تصورات اسرائيلية وليس من الضروري ان نقبلها كما هي . مما يدعونا الا نقف موقفا سلبييا ازاء ذلك ماضو الشكل الشرق اوسطى الذى نريده ؟ نحن العرب وكيف نصوغ عملية السلام بحيث تعكس التصورات العربية . والسلام سوف يطلب من الطرفين صيفا توفيقية فلاسلام عادل وشامل الا برضاء كل الاطراف - ومن حقنا ان نرفض ما نشاء ونقبل بانشاء المهم ان نعرف ماضى المصلحة الوطنية . كما ان اى ترتيبات شرق اوسطية لايجوز ان تكون على حساب الترتيبات العربية / العربية وراعنا اكثر من ٥٠ عاما من التعاون اودبى / العربى ولا بد ان تسير فى طريقها والدائرة الشرق اوسطية التى بدأت تبرز فى المنطقة لا تختلف عن دائرة البحر المتوسط ولا تختلف عن الدائرة الافريقية كلها دوائر يجب ان تتعامل معها بقدر المساواة .

كما ان الترتيبات الشرق اوسطية قد تدخلها دول مثل ، ايران - تركيا - قبرص وان العلاقات الاقتصادية لايمكن ان تنمو دون ان يكون هناك ثقة واستقرار سياسى فى المنطقة فلا تصور وجود سلام عادل ودائم واسرائيل تمتلك اسلحة نووية واسلحة دمار شامل ولا يمكن لمصر ان تستفيد من المتغيرات تلك الا اذا اتممنا عملية الاصلاح الاقتصادى ودعمنا الديمقراطية .

المخاوف

وعدد الدكتور سعيد النجار المخاطر من جراء عملية السلام : حيث هناك تخوف من الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة لا يستند الى اساس من المنطق والواقع - حيث ان اقتصاد الاسرائيل ليس بهذه القوة وليس بهذه التنافسية فعندهم بعض الصناعات على درجة عالية من التنافسية وانا ما تتم فتح الاسواق تستطيع اسرائيل ان تظهر ببعض الميزات ولا يمكن تسميتها بهيمنة ٢ - ان الشركات متعددة الجنسيات - متى جاء السلام سوف تقيم فى اسرائيل ولكن المناخ الاسرائيلى الاستثمارى ليس بالضرورة افضل من غيرها فى الدول العربية .

٣ - لايجوز ان نخلط العلاقات التجارية والاستثمارية العادية متى انتهت المقاطعة (المقاطعة لا تنتهى الا بالسلام الشامل) علينا ان نفرق بين نوعين من العلاقات الاقتصادية بين العلاقات التجارية العادية والاستثمارات العادية حيث تدخل البضائع الاسرائيلية على قدم المساواة مع البضائع الامريكية واليابانية - وان تدفق الاستثمارات على نفس الشروط هى نتيجة طبيعية للسلام اما السوق الشرق اوسطى فشيء مختلف اى اقامة منطقة حرة او اتحاد جمركى بين اسرائيل والبلاد العربية - والوقت ليس ملائما للنظر فى هذا الترتيب .

الجماعة الأوروبية

وتحدث مايكل ماكجريف الممثل العام للجماعة الافريقية فى مصر عن افاق العلاقات بين الجماعة

نعمان الزياتى

عن هذا السلام طرح ثلاثة امثلة منها :
فى ظل السلام ستتقلص المساعدات الغربية والعربية الى مصر - والمثل الثانى حيث هناك مخاطر عديدة لهذا الجوار مما ادى الى عوائق فى تداول رؤوس الاموال والاشخاص ثم اخيرا موضوع الشتات اليهودى والشتات اللبناني

واشار الدكتور سعيد النجار الى انه لاشك ان الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ هذه المنطقة وهو يمثل إنعطافا حادا فى مسار الاقتصاد والسياسة فى منطقتنا - وكل المؤشرات تقول ان السلام قادم ليس بسبب النفقات التى تكبدتها جميع الاطراف لكن بسبب توافر الارادة السياسية لدى كل القوى الفاعلة التى تكفل الوصول الى اقامة سلام شامل فى المنطقة اتفاق غزة يقدم لنا رؤية عن الشرق الاوسط الجديد فهى تصور بلاد المنطقة فى سلام - ويمكن ان نميز بين ٤ عناصر اساسية يتضمنها ملحق الاتفاقية :
- المشروعات الاقليمية التى كانت تفقر اليها المنطقة - التعاون فى امور المياه - البيئة - الطاقة - البيئة الاساسية .
والتي حال النزاع المسلح دون قيامها فى الشرق الاوسط الجديد كى بصورة اتفاقية غزة تتصور قيام مؤسسات اقليمية لا وجود لها فى الوقت الحاضر (بنك شرق اوسطى للتنمية) على غرار البنك الاوروبى والاسيوى والافريقى . ومن ناحية المؤسسات تتصور انشاء صندوق شرق اوسط للتنمية فهى تتصور شرق اوسط قائم على تبادل تجارى واستثمارى وجيولوجى واخيرا سوق شرق اوسط بين بلاد المنطقة .
وعليها ان نميز بين موقفين اساسيين :
موقف التشكك والتخوف مما نحن مقدمون عليه فى

نظر البعض من هذه الاتفاقية وماهى الا حيلة اسرائيلية لتعميق الخلاف والنزاع بين الفصائل الفلسطينية وتعميق الخلاف بين العرب ، وهناك موقف آخر الذى انتمى انا اليه ان هذه الاتفاقية ، لم تات اعتباطا ولم تات من غير مقدمات انما هى انعكاس لمتغيرات دولية واقليمية دفعت الطرفين فى اتجاه السلام . فهى عبارة عن تغيير النوايا من ناحية اسرائيل ومن ناحية الفلسطينيين والرغبة فى ان تنتقل المنطقة من حرب الى سلام

وعدد الدكتور سعيد النجار المتغيرات التى تمثلت فى :
انهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتى والاقبال من قيمة الاستراتيجية - وصعوبة السيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل والتكاليف الباهظة للأسلحة التقليدية بالاضافة الى المنافع الضخمة للسلام . وحرب الخليج .

باتريك لوكيرك د. سعيد النجار : الاتفاق
السفير الفرنسي : الفلسطيني
الاسرائيلي

نقطة
تحول
في
تاريخ
المنطقة



التصورات الاسرائيلية
ليس من الضروري ان
تقبلها كما هي

اسرائيل اقامة نموذج مشابه للسوق الاوربية المشتركة . على ان يكون على اساس حقوق الانسان ودعم الديمقراطية - وان المزايا الناتجة من اصلاح الاقتصادى لن تكون ملموسة مالم تكن هناك تعاون واتفاقات بين اطراف المنطقة وعلى دول المنطقة ان تتكامل فيما بينها وان تكون المشاركة على اساس الحوار السياسى والتبادل التجارى الحر . ووضح ان كل شريك سيقدر معدل تطوره داخل الاطار الاقليمى - والجماعة الاوربية سوف تساعد على تدعيم هذا التقارب بين اطراف المنطقة .

وطرح ممثل المجموعة الاوربية افكارا لمشروعات قادمة مثل : ان نقام منطقة للتبادل التجارى الحر على ان يتم التفاوض حول هذا الموضوع من خلال راس المال والتقارب السلمى على ان نولى اهمية لمجال الخدمات والسلع وحجم التبادل بين الشرق واسرائيل وتدعيم وسائل المواصلات .

وان السلام الذى ابرم بين العرب واسرائيل لم يدعم العلاقات التجارية بعد التى هي من شأنها ان تجذب المستثمرين الى تلك المنطقة

السفير الفرنسي :

لقد مشا هذه
المرحلة من
التحولات مع
الاتفاق السوق
الأوربية



الاوربية والشرق الاوسط واثرا على مصر مشيرا الى ان المنطقة التى نتحدث عنها منطقة غير محدودة اذ لانعلم ما معنى حدود الشرق الاوسط . ووضح ان ان هناك اتفاقيات تعاون بين المجموعة الاقتصادية وبين بعض دول المنطقة ترجع الى اوائل السبعينات فهناك اتفاقات بين دول السوق الاوربية وتونس والمغرب والجزائر وهذا النموذج الذى يطبق وفقا لاحتياجات كل بلد على حدة واضاف اننا نتوقع صدور بيان خلال الايام القادمة تجاه الاتفاقات مع المغرب وتونس والجزائر . وأشار الى تجربة السوق الاوربية المشتركة والتى جاءت كرد فعل لمعاناة الدول من الحروب وتدل على ان هذا النهج سيجعل تلك الدول الا تفكر في الحرب مرة اخرى . وتجربة الدول الاوربية تجعلنا ندرك ان الدول الغربية لن تعود مرة اخرى الى الحروب لرغبتها في السلام . والسلام يجب ان يعقبه تعاون بين دول المنطقة حتى يمكن تخفيض فروق الدخل بين مختلف الدول الداخلة في اطراف السلام . وكلنا نعلم انه لم تصل اى دولة في الشرق الاوسط الى تحقيق مستوى دخل يقترب من الدخل الاوربى او الاسرائيلى - والرغبة في اقرار السلام مستتوقف على النمو الاقتصادى في هذه المنطقة - والسلام لن يكون دائما الا اذا تبعته اتفاقات للتعاون والتنمية وسينجح القطاع الخاص والمؤسسات والجامعات في هذا الاطار - وعملية السلام من شأنها ان تدفع دول المنطقة الى اقامة مؤسسات جديدة مثل هيئات الفحم في اوربا - والدول الاوربية تقترح على

الاقتصاد المصري

السلام سوف يفقد به التساؤل عن الشروط السياسية التي تكفل للاقتصاد المصري امكانية الاستفادة من الفرص المتاحة وتقليل المخاطر. وتلك الشروط عليها الوفاء بمايلي :

- المساعدة على انعاش الاقتصاد المصري ووضعه على طريق النمو المتسارع ودعم قدرته التنافسية - وضع استراتيجية واضحة للتعاون الاقتصادي الاقليمي - تهيئة الظروف للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي - واضاف الدكتور اسامة الى ان ضرورات اصلاح الاقتصاد المصري وانعاشه تشكل معيارا يمكن الاهتداه به في تحديد اولويات مايسمى بالاصلاح السياسي في مصر ففي حين تتعدد الجوانب المتصورة للاصلاح السياسي الا انه لايمكن المطالبة بتحقيق تلك الجوانب كلها فورا وفي وقت واحد وينفس الدرجة من الاهمية ولكن على العكس هو التدرج في تحقيق خطوات اصلاح السياسي على ان يكون معيار الاولوية هو ماتسهم به في دفع عجلة الاقتصاد المصري الى الامام . ويمكن اجمال المتطلبات السياسية لتهيئة الاقتصاد المصري لمواجهة تحديات مرحلة ما بعد السلام فيمايلي :

- اصلاح الدستوري والتشريعي - توطيد حكم القانون والانضباط ومحاربة الفساد - وضوح دور الدولة مواجهة التكلفة السياسية للتحرير الاقتصادي - وضوح استراتيجية وسياسات التعاون الاقليمي - الوعي بضرورة الاندماج الايجابي في السوق العالمية .

واشار الى بعض العقبات والمخاوف ، وان هناك نظاما للتبادل التجاري التفصيلي بين مصر والسوق الاوربية منذ ١٩٨٩ تواجه تحديا مزدوجا مع اوربا الشرقية وجنوب البحر المتوسط والنجاح قد يتحقق مع اوربا الشرقية ولم يتحقق مع جنوب البحر المتوسط حيث حقق التبادل التجاري مع اوربا الشرقية ثلاثة اضعاف من في دول الجنوب وحصلت بعض دول اوربا الشرقية على موارد مالية ٥ اضعاف مما حصلت عليه دول جنوب البحر المتوسط . ويرجع ذلك الى الانتهاء من التبادل التجاري الحر مع دول اوربا الشرقية والتركيز على بعض الصناعات والقرب الجغرافي . ووجود بيئة سياسية ملائمة هناك يعكس ذلك مع دول الجنوب حيث النمو السكاني السريع وقلة الكوادر والاقتصادات الحماة

لذلك على دول المنطقة تحقيق معدلات اعلى في التنمية ، والحد من النمو السكاني والكوادر حتى يمكن ان تساهم اوربا في دعم دول الشرق الاوسط .

السلام الحقيقي

واعرب امين هويدى عن بعض الملاحظات الخاصة بالحرب والسلام والا تلغى شرعية القرارات التي اتخذت من قبل لان القرار وليد ظروفه فلقد خضنا ٤ حروب وهي حروب مشروعة وواجبة وحتمية - وان السلام لايلغى الصراع - وما يحدث الآن هو تجميد استخدام القتال كوسيلة للصراع . وعلينا ان نبني سياساتنا على اساس المصالح وليس على اساس الشعارات - والذي يقلقنا صراحة عدم وجود مشروع مصري او مشروع عربي .

المتطلبات السياسية

وحول المتطلبات السياسية لاقتصاد ما بعد السلام اشار الدكتور اسامة العروالى حرب الى ان السلام القادم يحمل معه تحديات اكثر اناساقا وعمقا للاقتصاد المصري فهو اولا يدفع الاقتصاد المصري اكثر فأكثر نحو الاستجابة والتكيف مع متطلبات السلام اكثر من متطلبات الحرب وهو ثانيا يفتح الباب لعلاقات اقتصادية عادية مع اسرائيل اوسع بكثير مما كان مطروحا من قبل وهو ثالثا سوف يؤدي لظهور حلقات من التنسيق الاقتصادي بين الفواعل الاقليمية المجاورة ربما كانت اضيقها الحلقة الفلسطينية / الاسرائيلية والتي يمكن ان تقسم ببداية متعددة وهو رابعا يفتح الباب لاشكال متعددة مقترحة للتعاون الاقتصادي الاقليمي بين مصر ودول المنطقة وخامسا يحمل تساؤلات هامة حول مصير الكم الهائل من المعونات التي يتلقاها الاقتصاد المصري سنويا والتساؤل عن المتطلبات السياسية لاقتصاد ما بعد

د. حازم الببلاوى : اسباب الجذاب المستثمر لمنطقة بميينها



العالية والعلاقات الدولية تعبيرا هائلا مما ادى الى اختلاف الواقع الجديد عن الفروض النظرية التي بدأت بها نظريات التجارة الدولية فمن ناحية لم تعد قابلية عناصر الانتاج للانتقال فيما بين الحدود بنفس الصعوبة التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر، وخاصة ان راس المال اصبح يتمتع بحرية كبيرة في الانتقال وفقا لمقتضيات المال ومايتوفر له من مزايا وضمانات كذلك فقد عرفت الفترات الاخيرة انتقالات هائلة للعمال، فاعادة تعمير اوربا اعتمدت على ايدى عاملة وافدة من دول اوربا الفقيرة (اسبانيا - البرتغال - ايطاليا) ثم من شمال افريقيا والدول الافريقية جنوب الصحراء. كذلك فقد عرفت منطقة الخليج جذبا هائلا للعمال الاسيوية كما جذبت الولايات المتحدة ايد عاملة كثيرة من جنو بالقارة اى ان عناصر الانتاج أصبحت تتمتع بحرية اكبر في الانتقال من مكان لآخر - ويجرى الحديث حاليا في اوربا عن هجرة العديد من الصناعات الى اماكن اخرى كما عرفت اليابان نفس الظاهرة.

وفيما يتعلق بالطبيعة فان من اهم الظواهر الحديثة هو تناقص مساهمة الموارد الطبيعية في الانتاج، وغلبة الموارد المصنعة على الانتاج الحديث ولذلك فان دور عنصر الطبيعة الذي لايقبل الانتقال بين الدول - قد تناقص بشكل كبير في المساهمة في القيمة المضافة الانتاجية ومع تصاؤل اهمية عنصر الطبيعة فقد ظهر على العكس اهمية الاطار المؤسسي والبنية الاساسية في تحديد المزايا التنافسية للدول وسواء انعكس ذلك في سياسات مالية واقتصادية او نظم قانونية وقضائية او شبكات للاتصالات والمواصلات او نظم التعليم والتدريب.

المزايا التنافسية

وحول المزايا التنافسية واسباب انجذاب المستثمر لمنطقة دون اخرى وماصاحب التجارة الدولية من تطور القى الدكتور حازم الببلاوى .. محاضرة هامة موضحة منذ البداية ان المزايا التنافسية تختلف عن المزايا او التكاليف النسبية .. وان نظرة التجارة الدولية قامت على اساس افتراض قيام فارق اساسي بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية - ففي التجارة الداخلية هناك امكانية لانتقال عناصر الانتاج فضلا عن انتقال السلع والخدمات نفسها - اما التجارة الخارجية فانها تفرض قيودا على حركة انتقال عناصر الانتاج ويتم التبادل فقط عن طريق انتقال السلع والخدمات عبر الحدود مع بقاء عناصر الانتاج المحلية داخل حدودها الوطنية. وأشار ان فكرة المزايا النسبية لاتعكس بالضرورة تصورا استراتيجيا بل انها يمكن ان تتعايش مع التطور الديناميكي وبالتالي يمكن ان تكتسب الدولة ميزة نسبية لم تكن لها او تفقد اخرى كانت تتمتع بها . وعندما بحث رجال ادارة الاعمال فان تركيزهم لم يبدأ من حيث تخصص الدولة وانما البحث في اسباب قيام المشروعات وخاصة المتعددة الجنسيات في التوطن في احدى الدول دون الاخرى - وبعبارة اخرى ماهي الاسباب التي تجذب المستثمرين - من وطنيين واجانب - في صناعة معينة لاختيار دولة دون اخرى لهذه الصناعة ؟

فان نقطة البدء هي وجهة نظر متخذ القرار الاقتصادي اى المستثمر وليس النظر الى الاقتصاد القومى في مجموعة كجموعة من الموارد الاقتصادية المتاحة التي تبحث عن افضل استخدام ممكن لها . وحدد في البداية انه لاتعارض بين افكارالمزايا او التكاليف النسبية وبين تلك التي تتناولها افكار المزايا التنافسية من ناحية اخرى . ووضح ان تغير الظروف

اولويات السياسة الاقتصادية

واوضحت الدكتور سلى سليمان ان اولويات اى سياسة اقتصادية تتحدد من بين العديد من الاهداف التنافسية التى يتحتم الاختيار بينها وفقا لمعايير الاهمية التى نعملها المنفردات والامكانيات والقيود السائدة . ول الطروف المقصورة للسلام الشامل فى منطقة الشرق الاوسط - حيث تسود علاقات التعامل الحرة والطبيعية بين دول المنطقة - يمكن تمييز اعتبارات ثلاث سياسة من شأنها ان تحكم الخيارات المصرية لاولويات سياستها الاقتصادية :

اولا . ابعاد المشكلة الاقتصادية الرئيسية الراهنة التى تواجه المجتمع المصرى ومنطقية التركيز على اكثر تلك المشكلات حدة وتأثيرا ومن ثم الحامها .

ثانيا : توجهات الحرية الاقتصادية فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والهادف الى كفاءة اعلى فى استخدام الموارد ومن ثم معدل نمواقتصادى اسرع ومحور هذا البعد هو تطوير وتنمى دور المشروع الخامس من خلال البيئة الاقتصادية والمؤسسية الملائمة لاطراد اقباله على الاستثمار والتوسع فى الانتاج .

ثالثا : مستجدات العلاقات والمنفردات والمعطيات التى تفرضها ظروف السلام ومايرتبط بها من بيئة اكثر استقرارا وجاذبية للاستثمار ومايعنيه ذلك من مناخ تنافسى نشيط

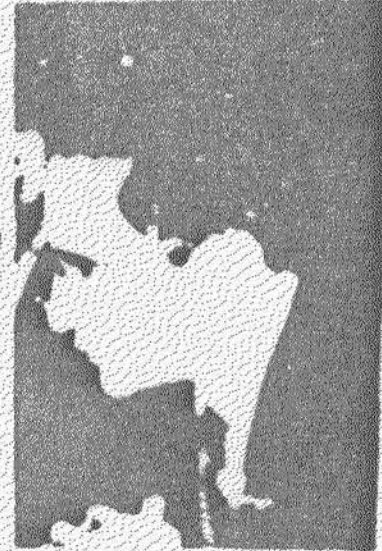
وطرحت الدكتور سلى مجموعة من الاولويات فى ظروف السلام الشامل تتلخص فى ان التنمية البشرية والتحديث المؤسسى وذلك من خلال العلاج الشامل لسلبات ونقائص العنصر البشرى ومعوقات انتاجيته

وهناك من ناحية اخرى تطور مقابل فى شكل التبادل التجارى فقد كان النمط السائد هو مبادلات موارد طبيعية منتجات مصنعة . ومع تناقص اهمية الموارد الطبيعية فى الانتاج فان النمط السائد للتجارة العالمية الان هو منتجات مصنعة /منتجات مصنعة - وهكذا فان اكثر من ثلثى التجارة العالمية يتم بين دول صناعية تتبادل فيما بينها منتجات مصنعة بل ان معظم الدول تصدر وتستورد فى نفس الوقت نفس الانواع من المنتجات الصناعية - فالولايات المتحدة تصدر وتستورد السيارات ومثل ذلك اوربا واليابان ونفس الشيء لمعظم السلع الصناعية . كذلك فقد ارتبط بهذا التطور فى شكل التبادل الصناعى ان اصبح التبادل الصناعى لا يقتصر على تبادل سلع نهائية بل احتلت التجارة فى مكونات الانتاج نسبة عالية من التبادل الدول وارتبط بذلك ظاهرة اخرى هى توزيع انتاج السلع فى مراحل مختلفة

د . اسامة الغزالى حرب :

السلام يحمل

أبعده تحديات كبرى



على عدد كبير من الدول بحسب ظروف كل منها وبحيث يقوم بعضها بانتاج مكونات الانتاج اللازمة للسلع النهائية وقد ادى هذا التطور فى شكل التجارة العالمية ان اصبح الانتاج عالميا بحيث يتم توزيع انتاج السلعة الواحدة على عدد كبير من الدول مما زاد من درجة الترابط الاقتصادى العالمى .

واخيرا من اهم مظاهر التطور هو غلبة الخدمات على النشاط الاقتصادى وقد انعكس ذلك على شكل التبادل الدول فلم يعد جوهر التبادل التجارى مقصورا على تبادل سلع مادية بل اصبح العنصر الخدمى يحتل اهمية متزايدة وهامى مفاوضات الجات الاخيرة تعطى للخدمات اهمية كبرى ثم طالب بضرورة مناقشة ظروف وامكانيات المستقبل ومناقشة احتمالات التطورات الاقتصادية والسياسية بما يخدم اوضاع مصر التنافسية .

د. سلوى سليمان : أولويات السياسة الاقتصادية في المرحلة الحالية



نوفقاً لتقدير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ يأتى ترتيب مصر ١٢٤ فى مجموعة الدول النامية (١٧٢ دولة) حيث تقع ضمن فئة التنمية البشرية المنخفضة ومن مؤشرات ذلك : ان معدل القراءة والكتابة بين الكبار يبلغ ٤٨,٥ / (مقابل المتوسط ٦٥ / على مستوى الدول النامية ككل) وحيث يوجد بين جملة السكان ١٦,٥ مليون من الأميين من مئات السن ١٥ فأكثر - ويبلغ عدد السكان المصنفين فى فقر مدقع ١٢,٦ مليون منهم ٧,٢ فى الريف كما ان هناك ٢٤,٩ مليون من السكان تفتقر مساكنهم الى الصرف الصحى

تأكيد سيادة القانون وضماناته ودعم التوجه الديمقراطي وترسيخ هياكله وتنظيم ايجابيات - التركيز على استكمال وتحديث المرافق العامة والخدمات الاساسية

٢ - نهضة علمية وتكنولوجية جذرية مواكبة لاجراءات اصلاح الاقتصادى

٣ - اعادة هيكله وتعميق وتطوير القاعدة الانتاجية الوطنية من خلال استغلال استراتيجى للنمو للروابط الايجابية بين كل من دور القطاع العام والخاص - أنشطة الصناعات الكبيرة والصغيرة - اهداف المشروعات الانتاجية وبرامج البحث والتطوير - أنشطة الاستثمار وتشجيع الانتاج على اساس الخروج من الدائرة التقليدية للمزايا النسبية الى المجال الديناميكي للمزايا التنافسية المتطورة - الموازنة بين تنمية التكيف مع الاوضاع والمتغيرات العالمية وبين ضرورة الحفاظ على حد أدنى لا بد من مقومات الاستقلالية للقاعدة الانتاجية الوطنية .

والعمل على تعظيم العائد بعيد المدى من التعاملات الاقتصادية الخارجية ..

اثر التكامل بين اسرائيل وفلسطين وتحدث جاك سجان عن اثر التكامل بين اسرائيل وفلسطين فى الشرق الاوسط على النظام الاقليمى وانعكاساته على الاقتصاد المصرى موضحا مكانه مصر بالنسبة للمنطقة العربية والمعايير الديموجرافى والذى استتبع تدفقات مالية من منطقة الخليج الى مصر من خلال حركة العمالة - والسياحة ثم تحدث عن مشاكل الاقتصاد الفلسطينى - وان التكامل الفلسطينى الاسرائيلى لا يشكل اى مشكلة على الاقتصاد المصرى وأشار الى ان المساعدات الامريكية لمصر لن تتأثر هى الاخرى لأنها مساعدات استراتيجية لانها تهدف الى مساعدة واستقرار مصر . لكن هنا احتمال فى ان المساعدات العربية ستتجه ناحية الاعمار والبناء للأراضي الفلسطينية .

لكن فيما يتعلق بالبتروىل فهناك اثار سلبية واخرى ايجابية حيث يجب ان تزيد مصر من تدفقاتها البتروولية خلال ال ١٥ عاما القادمة وعلى المسئولين ان يعرفوا ماذا هم صانعون بارض سيناء بحيث يمكن ان تكون سيناء منطقة انفعالية وتنمية بين المنطقة الفلسطينية الاسرائيلية وبابى مصر .

اثر السلام على الانفاق العام

وحول السلام الشامل واثاره المتوقعة على اعباء الانفاق العام قالت الدكتورة جنات السمالوطى : ان المدخل الملائم لترسيخ السلام فى منطقة الشرق الاوسط وتوفير ضمانات له يتمثل فى إقامة علاقات اقتصادية طبيعية متوازنة بين العرب واسرائيل تحقق مصالح مشتركة للجانبين وتزهد المنطقة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية المحيطة بها والانخراط فى عالم يتجه الى التنافس على اساس اقتصادية تجارية بحته . ويهتم اصحاب هذا الاتجاه ببحث صيغ التعاون الاقليمى بين دول المنطقة ومجالاته المختلفة والاسس والمبادئ التى يجب ان يستند اليها ومراحل التطور التى يجدر ان يمر بها (حيث يرى البعض ان تتطور اتفاقيات التعاون لتضم عددا اكبر من دول المنطقة وان تتسع لتشمل المزيد من المعاملات والعلاقات بشكل تدريجى) حتى يمكن كفاءة مقومات نجاحها فى النهوض بامكانيات دول المنطقة واذا التعاون - ولانقول التكامل الاقتصاد العربى لم يتحقق على النحو الذى نسمح به اقتصاديات الدول العربية فهل هناك فرصة افضل لنجاح علاقات تعاون اقتصادى أخرى فى ظروف السلام الشامل بين دول المنطقة ؟ ولماذا إذن ؟

نجد ان عوامل التخلف الاقتصادي والجمود السياسي تغذي الانقسام والانشقاق في دول العالم الثالث والاعتبار الثاني : ان انتهاء حالة الحرب واقامة السلام (وهو امر مازال مرهونا بقبول اسرائيل مبدأ الانسحاب الكامل والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره) سوف يستبعد استخدام القوة العسكرية كدواء لحسم المنازعات في المنطقة ولكنه لن يلغي صراع المصالح وهو صراع سوف يكون السبق فيه للكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي ومختلف امكانيات التنافس والتفوق الاقتصادي . الامر الذي يفرض على الاقتصاد المصري تحديا حضاريا يلزم مواجهته وفقا لمقتضيات العصر .

ولاشك ان حالة السلام في المنطقة يمكن ان تفيد في تخفيف اعباء النفقات العسكرية على الموازنة العامة المصرية . لكن سوف تبقى للقوة العسكرية المصرية دورها الجوهرى كقوة ردع وتأمين ضد أى تهديد للمصالح الحيوية للوطن . لذلك فان اولويات السياسة العامة في المرحلة القادمة تكمن في استمرار حشد عناصر نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي في الداخل على المستويات المختلفة - العمل على ضمان أمن الوطن واستقراره بما يقتضيه ذلك من بناء القوة العسكرية اللازمة للردع وحماية المصالح الحيوية لمصر في حالة تعرضها لاي تهديد .. وحل تلك الاشكالية المطروحة يعتمد على نجاح المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادي .

ولعل اهم بحث هو المتعلق بنقل نفط الخليج عبر مصر حيث اشار الدكتور لويس بلان الى ان السلام سيغير الأوضاع الموجودة في الشرق الاوسط وان على مصر ان تتواءم مع هذه المتغيرات واشار الى ان هناك خططا لنقل البترول عبر اسرائيل حيث ان دواء الخليج تدفع نحو ٢٦٠ مليون دولار كحق مرور في قناة السويس وهو مبلغ كبير نسبيا - كما ان قناة السويس لا تستطيع ان تحمل الناقلات الكبيرة - ثم تحدث عن خط سومين وكيفية انشائه وخط سيره وحيث انه بنى على اساس استراتيجى وامنى وبرز عددا من الخطوط يمكن ان تمر عبر اسرائيل واوضح ان عملية تصدير البترول ستضم اناس آخرين وسيستفيدون الوضع الجديد واوضح مخاطر تكاليف انشاء جسور او خطوط انابيب اخرى في مصر موضحا ان انسب الخطوط هي تلك التي تمر عبر اسرائيل ويمكن ان تدفع السعودية نصف تكاليف انشاء هذه الخطوط .

وطالب بانشاء عديد من المعامل في الساحل الشمالى !! اما مارى فرانس فيرنى تحدثت عن اوجه الاستفادة التي ستحققها مصر من تزايد اهمية البترول وخاصة من رسوم المرور في قناة السويس وتمويلات المصريين من الخارج - وكذلك المساعدات العربية - والسياحة وبرزت أمثلة للتعاون بين مصر واسرائيل في الزراعة والسياحة .

واوضحت أبرز المجالات التي تم فيها التعاون بين مصر واسرائيل وهو مجال الزراعة ، والسياحة .

لذلك تثار عدة تساؤلات :

- ماهو مستقبل الاقتصاد المصرى في اطار هذه التغيرات ؟

- ماهى اولويات آليات الاقتصادية في ظروف السلام ؟

- ماهو دور الدولة (اعباء الانفاق العام) في اطار هذا النمو الاقتصادى المستقبلى ؟

وتخضع عملية استشراف افاق الاقتصاد المصرى ودور الدولة كما نراها لاعتبارين اساسيين على قدر كبير من التداخل :

١ - ان النظام العالمى الجديد مازال في طرل التشكيل . والسمة الغالبة على النظام الراهن هى درجة عالية من الحراك الدولى تقصر وجود توجهين متلازمين على ما بينهما من تناقض - الاول نحو التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبرى والتي ترعى مصالح اطراف مختلفة في منطقة جغرافية معينة (الجماعة الاوربية - النافتا - اليابان ودول جنوب شرق اسيا) والثانى نحو الدويلات الصغرى بفعل عوامل الانقسام على المستوى القومى على اساس عرقية او دينية (الصومال - السودان - جمهوريات - الاتحاد السوفيتى المنهار - يوغسلافيا سابقا) وبينما يبدو ان تماسك الدول الامم تاريخيا وثقافيا وارتفاع مستوى المعيشة اقتصاديا ورسوخ في الديمقراطية تحصن العالم المتقدم ضد الانقسامات